

محضر اجتماع المجلس الإداري
للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني

التاريخ	: 2009/05/05 في الساعة الرابعة بعد الزوال
المكان	: مقر الوزارة الأولى
الحضور	:
الرئيس	: السيد الوزير الأول
المشاركون	: أنظر اللائحة طيه

جدول الأعمال

1. الخطاب التوجيهي للسيد الوزير الأول
2. مداخلة السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي
3. عرض السيد مدير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني حول النقاط التالية :
 - ✎ المصادقة على محضر اجتماع المجلس الإداري السابق
 - ✎ الخطوط العريضة لمشروع المؤسسة الخاص بالمركز الوطني للسنوات 2009-2012
 - ✎ التقرير السنوي لأنشطة المركز
 - ✎ مخطط العمل برسم سنة 2009
4. - المصادقة على ميزانية المركز الوطني لسنة 2009
- المصادقة على مشاريع التوصيات الخاصة بالمركز الوطني
5. مختلفات

مداخلة السيد الوزير الأول:

افتتح الجلسة السيد الوزير الأول الذي شكر المشاركين على حضورهم في المجلس الإداري للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وذكر بالأهمية التي يوليها جلالة الملك للبحث العلمي كمحرك للتنمية الاجتماعية والإقتصادية للبلاد، والتزام الحكومة بتنمية البحث العلمي والتقني وفقا لرؤية استراتيجية ومعبأة من أجل تنمية شاملة ومستدامة للبلاد والمجتمع.

وفي هذا الإتجاه أفرد البرنامج الإستعجالي حيزا هاما للبحث العلمي، كما تم اتخاذ عدة مبادرات من أجل تحسين تمويل وتنميين البحث العلمي، كما أكد السيد الوزير الأول على الدور الذي يلعبه المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في هذا السياق.

ومن بين المبادرات والقرارات المتخذة للإرتقاء بالبحث العلمي والتقني، أكد السيد الوزير على :

1. إحدات أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات
2. إحدات صندوق للبحث
3. مشروع (MAScIR)
4. المهام الجديدة التي أوكلت للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني
5. استقلالية الجامعة ودورها في تطوير البحث العلمي على الصعيد الجهوي والمحلي.
6. خلق بنيات لتتمين البحث مثل الشبكة المغربية للمحاضن والتخصيب (RMIE) وشبكة التوزيع التكنولوجي (RDT) وكذا شبكة الهندسة الصناعية (RGI).

كما أكد السيد الوزير الأول من جهة أخرى على ضرورة :

- وضع اليات للتنسيق بين مختلف بنيات البحث والإبداع من أجل توضيح الرؤية بالنسبة للإستراتيجية الوطنية للبحث.
 - تبني نظام أساسي موحد للباحثين بمختلف معاهد ومؤسسات البحث من شأنه أن يضمن حركية الباحثين ويمد الجسور بين البحث والتكوين.
 - تمكين الكفاءات العلمية المغربية بالخارج من المساهمة في التنمية المستدامة للبلاد.
- أكد أيضا على المجهودات الهامة والمتواصلة التي تم القيام بها في السنوات الأخيرة للرفع من الميزانية المخصصة للبحث، مؤكدا على أن هذا المجهود ينبغي المحافظة عليه ودعمه، وكذا مواكبته برؤية واضحة للسياسة الوطنية للبحث، وتعبئة الكفاءات من أجل تحقيق البرامج ذات الأولوية.

وهكذا، ومن أجل تنميين البحث العلمي، أكد السيد الوزير الأول على :

- العلاقة بين التكوين والبحث.
- جودة التكوين في مراكز الدراسات الخاصة بالدكتوراة.
- المعرفة الجيدة للمنتوجات المستوردة من الخارج للتأكد من جودتها، ولتحسين جودة وتنافسية المنتوجات المغربية.
- المساهمة في التنمية المستدامة للبلاد من خلال المجالات ذات الأولوية كالبينة والماء والطاقة والصناعة الغذائية.
- مواكبة البحث العلمي لمشاريع القضاعات الوزارية.

- تحديد القطاعات التي يتوفر فيها المغرب على كفاءات وموارد قادرة على المنافسة الدولية كالنباتات الضيية والعطرية، وموارد الصيد البحري و الموارد المنجمية والزراعية.

إضافة إلى هذا، ذكر السيد الوزير الأول بالمكانة الهامة للبحث العلمي في ميادين العلوم الإنسانية والإجتماعية. وفي الختام، ذكر بالمهام المحورية للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني في الإستراتيجية الوطنية وقدرته لتنفيذ برامج البحث، ونشر وتعميم الأبحاث العلمية وتقوية البنيات التحتية للبحث و القيام بأعمال ترميم وتتبع أنشطة البحث و الخدمات التي يسهم فيها.

كما أكد أيضا على أن المركز الوطني باعتباره فاعلا وحلقة مهمة في الإستراتيجية الوطنية مؤهل بالتعاون مع باقي الهيئات الوطنية - لتطوير البحث العلمي وتحسين جودته.

مداخلة السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

أعطيت الكلمة بعد ذلك إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي الذي أثار انتباه السيد الوزير الأول وأعضاء المجلس الإداري إلى ركود الإنتاج العلمي خلال السنوات الأخيرة في حين أن هذا الإنتاج هو في تزايد ملحوظ في باقي دول المغرب العربي. وقد نتج عن هذا أن بلادنا أصبحت اليوم تحتل الرتبة السادسة في إفريقيا من حيث الإنتاج العلمي بينما كانت تحتل الرتبة الثالثة في 2001.

ولتدارك هذه الوضعية، أكد السيد الوزير على ضرورة :

- تعبئة أكثر للموارد البشرية
 - الانسجام بين الأنظمة الأساسية للعاملين بالبحث (باحثين - مهندسين وتقنيين).
 - جعل مهنة البحث أكثر جاذبية والأخذ في الاعتبار بشكل أكبر نشاط البحث في المسار المهني للأستاذ الباحث.
 - تبني قواعد ملائمة للتدبير المالي لمتطلبات أنشطة البحث.
 - مواصلة المجهود المالي لصالح هذا القطاع.
- وهكذا، فجل هذه الإجراءات - والتي تضمنها البرنامج الإستعجالي - سيتم الأخذ بها خلال السنوات الأربع المقبلة.

مداخلة السيد مدير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

أخذ الكلمة السيد مدير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني الذي عرف بأنشطة المركز خلال سنة 2008 وبمخطط عمله لسنة 2009.

كما عرف أيضا بمشروع المؤسسة الذي تقدم به المركز الوطني في إطار البرنامج الإستعجالي للسنوات 2009-2012.

وقد ذكر السيد المدير بالمحاور الأربعة لتدخل المركز الوطني وهي كالتالي :

- تعاقد الإمكانيات
- دعم البحث

- تـمـيـن البـحـث

- أنـشـطـة البـحـث الخـاصـة بالمـركـز الوـطـني

وقـد تـعـرـض بـشـكـل خـاص للـصـعـوبـات الـتي يـوجـهـها المـركـز الوـطـني فـي الـنـهـوض بـمـهـامـه بسـبـب ضـعـف المـوـارد البـشـريـة وغيـاب نـظـام أـسـاسـي خـاص بـه وكـذا الـظـروف الـصـعـبـة للـتـدبـير المـالـي.

تعاـضـد الإمـكـانـيـات - Mutualisation des moyens

فـي إطـار مـمارـستـه لمـهـامـه، وإضـافـة إـلى الإسـتـمـرارـيـة و التـحـسـين المتـواصـل لخدمـاتـه اتـجـاه المـجـتـمـع العـلـمـي والـقـطـاع الخـاص، يسـعى المـركـز الوـطـني للـبـحـث العـلـمـي والتـقـني إـلى تـجـسـيد عـدد مـعـيـن مـن الإـجـراءـات فـي إطـار تـعـاضـد الوـسـائـل، و هـذا يـتـعـلـق بـالـأسـاس :

- الإفتتاح القريب لخزانات المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني والإشتراك المجاني في قواعد المعطيات العلمية JSTOR التي تعالج العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- إقرار شهادة الجودة طبقا للمواصفات الدولية « ISO » فيما يخص وحدات الدعم التقني للبحث العلمي وتطعيم نشاط البحث بهذه الوحدات من أجل تقديم عرض أفضل لكل من القطاع العمومي والخاص وتحسين الخدمات المقدمة.
- دعم الأمن الإعلامي بالجامعات عبر شبكة " مروان " وتحسين الخدمات بخلق تنافسية بين موزعي ولوج الشبكة العنكبوتية « Internet ».

تـمـيـن البـحـث :

أـكـد الـسـيد المـديـر عـلى الطـابـع الإسـتـعـجـالي لهـيـكـلة الشـبـكة المـغـربـيـة للـتـحـضـين و التـخـصـيب و جعلـها مـجمـوعـة ذات النفع العام وذلك حتى تتمكن من القيام بدورها بشكل تام وفعال في تـمـيـن البـحـث و فـقـا لـخـطـاب الـسـيد الوـزـيـر الأـوـل.

كـما ذكـر الـسـيد المـديـر أـيـضـا بـأهمـيـة تـحـسـين مـعامـلات شـبـكة الـهـنـدسـة الصـنـاعـيـة RGI و شـبـكة التـوـزيع التـكـنـوـلـوجـي (RDT) - بالتـنـسيق مـع وـزارـة الصـنـاعـة - كـأدـاء لتـأهـيل نـقل التـكـنـوـلـوجـيا إـلى المـقـاـولـة.

دعم البـحـث :

يـقـوم المـركـز الوـطـني - لـحـسـاب الـجامـعـات و مؤسـسات البـحـث - بـتـدبـير و تـنـسيق بـرـامـج تـعـاون هـامـة مـع الـهـيـئات الأـجـنـبـيـة الـتي لـها نـفس الـأهـداف. إضـافـة إـلى ذـلك، فـقد تـم مـؤخـرا إـطـلاق بـرـامـج شـبـكات البـحـث ذات الطابع الدولي من بينها شبكة الرياضيات التطبيقية والإعلام، شبكة الكيمياء وشبكة علوم الأعصاب وشبكة التنوع البيولوجي.

و علاوة على برامج البحث الوطنية (PARS, PROTARS I, II et III) قام المركز الوطني مؤخرا بإطلاق برنامج وحدات البحث المشاركة للمركز الوطني (URAC) حيث سيتم الاحتفاظ بحوالي ستين

وحدة مشاركة من طرف خبراء التقييم وذلك على أساس التفوق العلمي، والهدف هو تشجيع الإنتاج العلمي وذلك بجعل هذه الوحدات مراكز متميزة، وقد خصص لها غلاف مالي مهم (27 مليون درهما).

أما فيما يتعلق ببرنامج منح البحث الخاص بالدكتوراه الذي يقوم بتسييره المركز الوطني فهناك حاليا 600 مسجل في الدكتوراه موزعين بين مختلف الجامعات، يستفيدون من هذه المنح، ومع ذلك، فقد أصبح من الضروري مراجعة معايير تخويل هذه المنح من أجل توزيع عادل يوفق بين تميز الحاصل على المنحة وتميز بنية الإستقبال بالإضافة إلى أهمية موضوع البحث. ومن ثمة، فإن إقامة مراكز لدراسات الدكتوراه بالجامعات - مؤخرا - ينبغي أن يساعد في هذه المهمة.

برنامج العلاقات مع الباحثين المغاربة بالخارج (FINCOME) :

من جهة أخرى، فإن برنامج العلاقات مع الباحثين المغاربة بالخارج (FINCOME) الذي يهدف إلى العمل على إسهام الكفاءات المغربية بالخارج في تنمية البلاد أصبح يوظف أكثر فأكثر من طرف الجامعات، إلا أن تحسين هذا المنتج عبر بوابة تفاعلية وحملات تحسيسية تستهدف الجامعات والمقاولات سيتم في إطار البرنامج الإستعجالي. فهذا البرنامج ينبغي أن يكون أكثر فعالية ومستغلا أفضل استغلالا من طرف كل من الجامعة والمقولة.

أنشطة البحث الذي يقوم بها المركز الوطني

ذكر السيد المدير بأن أنشطة البحث التي يقوم بها المركز الوطني هي محدودة العدد. فالأمر يتعلق أكثر بأنشطة للبحث والخدمة ذات طابع وطني تتدرج في التعاضد في استعمال الوسائل، وقد خص بالذكر المعهد المغربي للجيوفيزياء (ING) الذي يعد بنية مرجعية وطنية في تسجيل الهزات الأرضية والإنذار الزلزالي. لقد تضمن مخطط عمل المركز استعمال الشبكة الرقمية الجديدة للإنذار الزلزالي وإقامة جهاز إنذار Tsunami وبناء مقر جديد للمعهد الوطني للجيوفيزياء. كما ذكر أيضا بمكانة وحدة التكنولوجيا واقتصاد الطاقات المتجددة (TEER) التي وراء شبكة وطنية للبحث في الطاقات المتجددة وفقا لاستراتيجية وطنية لتطوير البحث في هذا القطاع، وتجعل هذه الوحدة من استعمال طاقة الرياح لتحلية مياه البحر هدفا لها.

بعد ذلك، ذكر السيد المدير بعمل التقييم لوضعية البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والذي ينسقه المركز الوطني.

وخلاصة هذا العمل هو أن تسع مجالات للبحث تم تقييمها، كما تم إنجاز عدة محاضر للتحقيقات وللدراسة الإحصائية للمنشورات العلمية (bibliométrie) ولمجموعات العمل التي سهرت على هذا التقييم (Focus groupe).

وسيتّم إطلاع المجتمع العلمي على نتائج هذا التقييم في أواخر شهر مايو أو بداية شهر يونيو خلال ورشة تقديم حصيلة هذا العمل.

بعد ذلك عاد السيد المدير إلى برامج البحث الموضوعاتية (PROTARS) ليؤكد على أن التأخر الكبير في إنجاز البرامج من طرف حامليها يعود بالأساس إلى التدبير المالي بالجامعات. وهكذا اطّلع السيد المدير أعضاء المجلس الإداري على أن المركز الوطني سيقوم - خلال سنة 2009 - بتوضيح وضعية هذه المشاريع وباستخدام الحصص المالية غير المستعملة في مشاريع جديدة.

ومن جهة أخرى، اخبر أعضاء المجلس الإداري بزيارة قضاة من المجلس الأعلى للحسابات للمركز الوطني خلال سنة 2008 والذين سجلوا :

○ الخصائص الملحوظة في الموارد البشرية بالمقارنة مع الأنشطة التي يقوم بها المركز الوطني الشيء الذي يعوق إنجاز هذا الأخير لمهامه.

○ انعدام التنسيق بين المتدخلين في المنظومة الوطنية للبحث مما ينتج عنه انعدام وضوح الرؤية للإستراتيجية الوطنية وتكرار مشاريع البحث.

وقد ختم السيد المدير مداخلته بعرض مشاريع لأحدى عشر (11) توصية تم طرحها من طرف المركز الوطني للمصادقة عليها من طرف أعضاء المجلس الإداري.

مناقشات :

أعطيت الكلمة إلى السيد عمر الفاسي أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات الذي أشار إلى :

- أن إشكالية البحث تكمن في قلة الموارد البشرية وليس في البنيات التحتية للبحث.
- أن العناصر التي من شأنها أن تقوم بالبحث ليست مهتمة به لأن مهنة الباحث غير معترف بها.
- الأطروحات هي مؤشر على البحث وأن من بين 12000 مسجلا لتحضير الأطروحة سنة 2008، هناك فقط 780 الذين تمكنوا من مناقشة أطروحتهم وأن ثلثي هذا العدد نوقش في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- أن تحضير الأطروحة يستغرق وقتا طويلا جدا.
- أنه ينبغي ضمان إعادة بناء المسار المهني للباحثين المغاربة المقيمين بالخارج حتى تتم الإستفادة منهم في تنمية البلاد وذلك على غرار بعض الدول كالصين وتونس والجزائر.
- ضرورة التنسيق الفعال بين مختلف البنيات الوطنية المكلفة بالبحث.
- ضرورة توفير الموارد البشرية من أجل تدبير أفضل للبحث.

- فيما يخص مشروع إحداه وحاده بحث في مجال تكنولوجيا النانو ذكر السيد أمين السر الدائم أن هذا المجال يدخل في إطار مشروع MASCIR. الذي يساهم فيه العديد من الجامعات، والمركز مدعو إلى عدم إحداه وحاده بحث تقوم بأبحاث مماثلة لتلك المنجزة في هذا المجال.

مداخلة السيد ادريس خروز مدير المكتبة الوطنية للمملكة المغربية

شهد مدير المكتبة الوطنية للمملكة بجدية المركز الوطني استنادا إلى الأنشطة والمعطيات المقدمة من طرف المركز إلا أنه أكد على أن هذا الأخير لا يستطيع بمفرده تحريك البحث دون تدخل الجامعات التي يعرف محيطها :

- عزلة الأستاذ الباحث
- غياب إطار للتفتيش والتقييم داخل الجامعة
- غياب روح العمل ضمن المجموعة وانعدام البنيات التحتية الملائمة
- عدم توفر جهاز لمتابعة أنشطة البحث والتأطير التي يقوم بها الأساتذة
- انعدام فهارس للأطروحات الرقمية ونشرها
- علاوة على ذلك، أكد على ضرورة القيام بمجهود سياسي لإثارة اهتمام الناس بالبحث مذكرا بالأثر السلبي لسياسة المغادرة الطوعية على تأطير المسجلين بالدكتوراه.

تدخل السيد عبد اللطيف الساوري رئيس جامعة ابن طفيل :

تدخل السيد الساوري ليقول من حدة بعض ما جاء على لسان السيد خروز مشيرا إلى إقامة مراكز لدراسة الدكتوراه وإلى السياسة المتبعة من طرف تونس والجزائر في جلب الكفاءات المقيمة بالخارج.

بعدها تدخل السيد تيجاني بونحميدي الذي يمثل رئيس جامعة محمد الخامس أكدال والذي أوضح بأن الركود الذي تعرفه المنشورات يعود إلى أن البحث يقوم به بالأساس المسجلون لتحضير الدكتوراه وإلى الإهتمام الذي ينبغي أن يلاقيه هؤلاء في ميدان العمل وذلك بخلق أنشطة للبحث في ميدان الصناعة من شأنها أن تثير اهتماما بالبحث. كما ذكر أيضا بمشكل خلافة الأساتذة الباحثين خلال السنوات القادمة. وأشار في النهاية إلى أن قلة القروض المخصصة للجامعات لا يمكن أن تؤدي إلى براءات الاختراع.

مداخلة السيدة رجاء العواد مديرة المعهد الوطني للصحة - بصفتها ممثلة لوزيرة الصحة -
انصبت بالأساس على مشكل قلة الموارد البشرية الذي يظل قائما ويشكل موضوع الساعة بالنسبة
لمركز الوطني.

وقد أقرت الإنتباه إلى أن الإجراء الذي سيتم التفكير فيه بخصوص إعادة بناء المسار المهني داخل
المغرب بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج ينبغي ألا يكون على حساب أولئك الذين ضحوا من أجل
البحث في عين المكان بوسائل أولية.

كذلك، وبالنظر إلى قلة الموارد البشرية الملحوظة، تساءلت السيدة العواد عن إمكانية خلق بنيات جديدة
للبحث بالمركز الوطني.

بعد ذلك، أعطيت الكلمة إلى السيد بشير كحلاني - مدير التعليم العالي - الذي قدم معلومات حول
الدراسات الخاصة بالدكتوراه مؤكدا على أن إصلاح هذه الدراسات مكن من إقامة 48 مركزا لدراسات
الدكتوراه بدلا من 800 وحدة للتكوين والبحث. وسيتم تزويد هذه المراكز بالوسائل اللازمة وذلك في
إطار البرنامج الإستعجالي.

أشار السيد السماني مدير جمعية البحث والتنمية - المغرب - إلى مؤشرات ضعف تدخل القطاع
الخاص، ويرى بأن الظرف موات الآن وبأن الأزمة الراهنة قد تمكن المغرب من أن يستعيد مكانته.

وقد تقدم السيد السماني بثلاث اقتراحات :

- اشراك ممثلين عن القطاع الخاص في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات ليكونوا همزة
الوصل مع المفاوضات حتى تتخرط هذه الأخيرة في التنمية.
- اشراك مختبرات البحث العمومية والمقاولات في المشاريع ذات الإهتمام المشترك.
- استخدام المحفز " القرض الضريبي للبحث " (Crédit impôt recherche) الذي يمكن
المقاولات من توظيف مواردها الخاصة في تمويل مشاريع البحث والتنمية والإبداع على غرار
ما هو معمول به في دول أخرى (اسبانيا - فرنسا - البرتغال - تونس ...) كما ذكر السيد
السماني بأن هناك عدة دول تتوفر على محركات لدعم البحث مثل "صندوق دعم البحث" وهو
الأكثر شيوعا.

السيد عدي عزة، مهندس عام بشعبة الطاقة والمناجم والماء والبيئة، أشاد في كلمته بنشاط وحدة
التكنولوجيا واقتصاد الطاقات المتجددة (TEER) مشيرا إلى استعداد الشعبة التي يمثلها لتنمية مشروع

حول الطاقات المتجددة مع المركز الوطني ومؤكدا على أهمية أخذ البحث بعين الاعتبار في تقييم الأستاذ الباحث.

تبعاً لمختلف المداخلات أخذ السيد الوزير الأول الكلمة مذكراً بأن المشاكل التي طرحت في هذا المجلس كانت في جلها قد طرحت في المجلس الإداري الأخير مثل غياب النظام الأساسي وضعف الموارد البشرية وانعدام التنسيق بين المؤسسات وكذا مسألة المغاربة المقيمين بالخارج. وقد ألقى السيد الوزير الأول على أنه ينبغي إيجاد حلول لهذه المشاكل قبل تقديم ميزانية 2010، كما ينبغي تكوين لجنة للسهر على كل المشاكل المطروحة وإيجاد حوافز لإدماج القطاع الخاص في البحث.

ثم أخذ الكلمة السيد عبد النظيف لودي الكاتب العام لوزارة الاقتصاد والمالية ليؤكد بأن وزارته قد اقترحت على المركز الوطني الأخذ بنموذج نظام أساسي مطابق للنظام الأساسي الخاص بالمعهد الوطني للبحث الزراعي، إلا أن المركز يرى بأن هذا النظام ليس مغرباً ولا يستجيب لظروف المركز الوطني، كما أثار مسائل أخرى منها خاصة تقييم المشاريع كما تساءل عن تكرار المهام التي يقوم بها المركز الوطني وهيئات أخرى مكلفة بالبحث.

إضافة إلى ذلك، عبر عن استعداد وزارته للانضمام إلى اللجنة التي أشار إليها السيد الوزير الأول بهدف إيجاد حلول للمشاكل المختلفة التي طرحت.

أخذ الكلمة من جديد السيد مدير المركز الوطني من أجل توضيح أكثر لبعض النقط التي أثارها تساؤل بعض أعضاء المجلس الإداري حيث تقدم بالخصوص بمعلومات إضافية حول نشاط البحث الذي ستقوم به وحدات الدعم التقني للبحث العلمي ومؤكداً أن طبيعة الأنشطة التي تقوم بها هذه الوحدات تستلزم في حد ذاتها استثمار باحثي ومهندسي وحدات الدعم التقني للبحث العلمي في البحث عن الحلول التقنية للطلبات الصادرة عن القطاع الخاص والعام.

كما أن هذه الوحدات هي مطالبة بتطوير نشاط البحث والتنمية في إطار الشراكة مع الهيئات التي تعمل في قطاع الأنشطة الرئيسية لوحدات الدعم التقني للبحث العلمي، ويتعلق الأمر هنا أيضاً بالتشارك في استعمال الوسائل والمعرفة المكتسبة، العلمية منها والتكنولوجية، التي ينبغي أن تمكن من الإبراز والتحكم في التكنولوجيات العالية وفقاً للإستراتيجية الوطنية. وسيتم القيام بهذه الأنشطة انسجاماً مع الجامعات وهيئات البحث التي تعمل في هذا القطاع.

فيما يخص النظام الأساسي للمركز، أشار السيد المدير إلى أن النظام الأساسي المقترح من طرف وزارة الاقتصاد والمالية - والذي هو نفس النظام الأساسي للمعهد الوطني للبحث الزراعي - ليس

مغربا، وبأن الوضع يتطلب نظاما أساسيا يوازي على الأقل النظام الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث وذلك لاستمالة الباحثين بما فيهم أولئك المقيمين بالخارج.

دراسة التوصيات :

بعد اختتام النقاش تم استعراض مختلف مشاريع التوصيات التي عرضت على أعضاء المجلس الإداري للمصادقة عليها وهي :

التوصية رقم 1 : المصادقة على محضر المجلس الإداري للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني المنعقد يوم الثلاثاء 11 مارس سنة 2008

قرار أعضاء المجلس الإداري : المصادقة دون تحفظ

التوصية رقم 2 : المصادقة على القرار المؤقت لوضعية القروض في ميزانية 2008

قرار أعضاء المجلس الإداري : المصادقة دون تحفظ

التوصية رقم 3 : المصادقة على مشروع المؤسسة المقدم من طرف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني لسنوات 2009-2012.

قرار أعضاء المجلس الإداري : التحفظ إلى حين دراسة المشروع من طرف الوزارة الوصية.

التوصية رقم 4 : المصادقة على مخطط عمل المركز الوطني لسنة 2009

قرار أعضاء المجلس الإداري : المصادقة دون تحفظ

التوصية رقم 5 : المصادقة على مشروع الميزانية لسنة 2009

قرار أعضاء المجلس الإداري : المصادقة دون تحفظ

التوصية رقم 6 : المصادقة على مشروع تعريف الخدمات المقدمة من طرف مختبر الميكروبيولوجيا و البيولوجيا الدقيقة

قرار أعضاء المجلس الإداري : سيتم تقديم التوصية في المجلس الإداري المقبل

التوصية رقم 7 : المصادقة على مشروع تعريف الخدمات المقدمة من طرف وحدات الدعم التقني للبحث العلمي بالمركز الوطني

قرار أعضاء المجلس الإداري : سيتم تقديم التوصية في المجلس الإداري المقبل

التوصية رقم 8 : المصادقة على مشروع تعريف الخدمات المقدمة من طرف المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني

قرار أعضاء المجلس الإداري : سيتم تقديم التوصية في المجلس الإداري المقبل

التوصية رقم 9 : المصادقة على مشروع تعريف الخدمات المقدمة من طرف " مروان "

قرار أعضاء المجلس الإداري : سيتم تقديم التوصية في المجلس الإداري المقبل

التوصية رقم 10 : المصادقة على تفويض الإضاء إلى السيد مدير المركز الوطني فيما يخص تعريف مختلف الخدمات المقدمة من طرف المركز الوطني

قرار أعضاء المجلس الإداري : تحفظ

وقد طلب السيد الوزير بالوزارة الوصية بعقد مجلسين إداريين للمركز الوطني، يخصص الأول لتحديد ميزانية السنة ويخصص الثاني لمناقشة الأنشطة خاصة منها التعريف.

التوصية رقم 11 : المصادقة على مبلغ كراء مكاتب الطابق الثاني للمركز لفائدة المرصد الوطني للتمية البشرية.

قرار أعضاء المجلس : المصادقة

وفي الختام، أوضح السيد الوزير الأول أهمية تكوين لجنة تنكب على دراسة المشاكل التالية :

- النظام الأساسي للباحث
- التنسيق بين مختلف البنيات الوطنية المكلفة بالبحث
- انخراط الباحثين المغاربة المقيمين بالخارج
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في البحث

وستكون هذه اللجنة من ممثلي :

- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

- وزارة الإقتصاد و المالية
 - المركز الوطني للبحث العلمي و التقني
 - الجامعات
 - جمعية البحث و التنمية - المغرب
- و اختتمت الجلسة في الساعة السادسة و النصف مساء